دراسةتقييميةلرصيد مخططات مسح الأراضي المحفوظ في مركز الأرشيف الوطني: عمالة الجزائر (1842-1914) نموذجا.

أ.د مهني أقبال
أستاذ التعليم العالي

ياسمينة معروف
أستاذة مساعدة

بجامعة خميس مليانة

جامعة الجزائر-2-

Maroufyasmina@yahoo.fr

المستخلص:

تتناول الدراسة إحدى الوظائف الرئيسة التي يمارسها الأرشيفي في حياته المهنية وهي عملية التقييم. و اخترنا مخططات مسح الأراضي الخاصة بعمالة الجزائر للفترة الممتدة بين 1842-1914م كعينة للدراسة، حيث سنعرض من خلالها الارساءات النظرية والمنهجية للدراسة والمتعلقة بتقييم الأرشيف التاريخي، من خلال دراسة تقييمية لمحتوى وكمية الرصيد.

الكلمات الدالة:

مخططات مسح الأراضي 1842-1914م، تقييم الرصيد، عمالة الجزائر، الأرشيف التاريخي.

Abstract :

The aim of this study is the valuation of archival repository of the Algerian national archives a case study of « plans cadastraux » Algiers department 1842-1914, this study is an opportunity to establish and maitain control, both physical and intellectual, over the studied records, the valorisation of the historical archives, their evaluation and importance of maps.

Keyword : Plan cadastraux 1842-1914, valuation of definitive archives, Algiers departement.

مقدمة:

تعددت أشكال استعمال الأرشيف ومناهج تسييره على ضوء المستجدات البارزة في عصرنا هذا، كما تعددت الرؤى و التساؤلات حول الأساليب و الاستراتيجيات الواجب تسطيرها من أجل التعامل والتصدي له ليبقى يشكل الكنز النفيس الذي إذا أحسن تثمينه وصيانته وحفظه، حافظ على وجودنا وعلى صيرورة أمتنا. كما يشكل الأرشيف المحور الأساس الذي تبني عليه عوامل إثبات حقوق المواطن، وكمرجع أساسي لتاريخ الأحداث والظواهر، ودليل مثبت لوجود الدولة والأمم وذلك من خلال اقتفاء آثار الوثيقة و المعلومة منذ نشأتها إلى غاية تجسيد مآلها و إتاحتها لجمهور الباحثين. ومن بين التراث الأرشيفي الذي تسعى مؤسسة الأرشيف الوطني الحفاظ عليه هو الوثائق الكارتوغرافية، التي من خلالها تثبت لنا هوية العالم خاصة بما يتعلق بالصراعات الاستراتيجية كرسم الحدود الاستراتيجية والسياسية والعسكرية لإثبات الذات والحق في البقاء، أو النزاعات العقارية التي تبقى إشكالية قائمة إلى حد الساعة بين المواطن والدولة أو المواطن والمواطن. و ينصب اهتمامنا في هذا المقال على جزء يسير من هذا الرصيد وهي مخططات مسح الأراضي، والذي يستحق فعلا تقييمه، الاهتمام به والتعريف به، لأهميته من حيث المواضيع التي يتناولها على الصعيد المكاني، المحلي، الإقليم و الوطني. فهذه الثروة تبقى مجهولة لعدم استغلالها بشكل كبير من طرف الباحث. فاستعمال الأرشيف والرجوع اليه في شتى مناحي الحياة، يعد ضرورة منهجية وعلمية يقتضيها المشرع

والباحث على حد سواء: الأول من أجل إثبات الحقوق وإضفاء الصبغة القانونية على الأحداث، والثاني من أجل تحليل الوقائع التاريخية، في حيثياتها الموضوعية؛ وكلاهما يسعى من وراء ذلك إلى تأكيد صحة الأحداث وتثبيت الدلائل. ومن هذا الاعتبار، فان الجزائر تولي اهتماما بالغا للأرشيف، بكل أشكاله وأصنافه وأنواعه، منه المادي وغير المادي، الصغير والكبير، النص والصورة، باعتباره المرجعية الرسمية التي تحفظ الذاكرات وتثمن ماضي الشعوب ومآثره.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة أساسا في الموضوع بحد ذاته، عمليةالتقييم باعتبارها إحدى ركائز ووظائف الأرشيفي، ومخططات مسح الأراضي التي تعتبر إحدى العناصر الهامة المكوّنة للأرشيف العقاري. حيث تعد الدراسة الأولى التي تبحث في موضوع الوثائق الكارتوغرافية عامة والمخططات خاصة، والتي سنأمل من خلالها أن تفتح آفاقا للبحث العلمي و أن تضيف لرصيد المركز الأرشيف الوطني والأنظمة الإعلامية الأخرى معلومات تفيد القائمين عليها، وان تساعد الطلبة المقبلين على إعداد المذكرات بدراسة مفصلة حول جانب آخر من الوثائق الكارتوغرافية أو تكملة ما تبقى من هذه المخططات. كما تبحث الدراسة على كيفية تثمين الرصيد الأرشيفي من خلال معالجته، تنظيمه وإعداد وسائل البحث. كما تسعى الدراسة إلى قياس نسبة حضور عينة الدراسة في النشاطات الثقافية للمركز التي تعتبر مؤشرا هاما لحضور ومرئية المركز، وأهم النماذج لوضع استراتيجية توزيع وبث المعلومة الأرشيفية إلى جانب وسائل البحث.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي:

أ) <u>النظرية</u>:

- التعريف بتواجد مخططات مسح الأراضي في المركز، والعمل على كيفية إيجاد سبل وطرق نشرها للجمهور.
- تحديد مجالتقييم الرصيد خاصة بما يتعلق بالأرصدة الأرشيفية النهائية: كوظيفة أو مهمة تندرج ضمن المهام الأساسية للأرشيفي، أو كهدف يتحتم على مراكز الأرشيف النهائية تحقيقه.
- إعطاء صبغة أخرى لمفهوم التقييم خاصة بعد إقحام التكنولوجيات الحديثة ووسائل الاتصال و المعلومات.

ب) <u>التطبيقية</u>

- دراسة الموجود: التعريف برصيد الخرائط والمخططات المحفوظ في مركز الأرشيف الوطني، وتحديد الإجراءات اللازمة لكيفية تثمينه وتقيمه وتنميطه بطريقة عقلانية، مع ومحاولة اقتراح نموذج لكيفية استغلاله.
- تشخيص الوضع الراهن لرصيد المخططات المحفوظ في المركز.
- تسليط الضوء على أهمية المخططات بالنسبة للمستفيد.
- معرفة نموذج التثمين الأكثر تداولا واعتمادا في مركز الأرشيف الوطني، مع إيجاد سبل أخرى لكيفية الوصول إلى المعلومة لتفادي خطورة عدم استغلاله.
- تحديد وضبط كمية العينة، نوعها، توزيعها من حيث نوع البلديات المشكلة لها، عدد المخططات الحاضرة والغائبة، ومقاييس الرسم المستعملة في تلك الفترة الاستعمارية.
- وضع استراتيجية لتنظيم الأرصدة والوثائق، ووصفها، لتشكيل قاموس جغرافي خاص بأسماء البلديات القديمة والجديدة مع الإحالة الى النصوص التشريعية الخاصة بها في الجريدة الرسمية الفرنسية.
- تحديد طبيعة الجمهور و نسبة استغلال العينة من طرفه.

- تحديد ورسم مسار استراتيجية من أجل نشر وتوزيع المعلومة، اعتمادا على نتائج التقييم.

الإشكالية:

تتناول الخرائط و المخططات مواضيع عديدة تتعلق بالإقليم المحلي، الجهوي، الوطني والدولي وحتى المعالم السياحية والمدن والعمران، و في شتى المجالات: الاقتصادية، العسكرية، السياحية، الصناعية، الفلاحية، السياسية، التاريخية والقانونية، والتيكانت في معظمها منتجة و محفوظة في مصالح مختلفة أثناء قيامها بنشاطها اليومي(6). فمشكل عدم استغلال هذا الرصيد من طرف الباحث أصبح موضوع اهتمامنا في الآونة الأخيرة. خاصة و أنّ المؤسسة تنفرد برصيد وكنز مميّز ينتسب إليها تجعل الباحث يتقيّد بمكان تواجدها. فالخصائص التي تنفرد بها الخرائط والمخططات(7) مقارنة بالوثائق الأخرى كالمكتوب مثلا، تجعلها سببا للاحتفاظ بها، ولكن دون استغلالها في بعض الأحيان من طرف الباحث، وحتى دون الإشارة إليها من طرف الأرشيفي.هل يعود السبب إلى:

- صعوبة المعالجة الفيزيائية والفكرية والتي أدتإلى عدم الاهتمام الجيد والكافي لها بعناية؟
- تفاوت المهارات الفنية والمهنية والتقنية للأرشيفي، وحتى الأخصائيون في المجال إذ لا يكتسبون المهارات الكافية لمعالجتها؟
- عدم معرفة الباحث أو الجمهور بمحتوى الرصيد قصد الاستغلال؟

من خلال ما سبق، تتمحور في أذهاننا الإشكالية التالية: ما هي الأسباب التي أدت إلى نقص استغلال مخططات مسح الأراضي المحفوظ في مركز الأرشيف الوطني؟

من هذا المنطلق، تتبلور الإشكالية المطروحة حول محاور أساسية والتي ستكون سندا لموضوع دراستنا وهي:

أ) <u>توزيع الرصيد:</u>

- هل محتوى وسائل البحث المنجزة سابقا مطابقا لما هو موجود في المخازن؟
- ماهي نسبة حضور وغياب المخططات داخل المخزن؟

ب) <u>تبليغ واستغلال الرصيد:</u>

- ما هي طبيعة جمهور الرصيد الى جانب المواطن؟
- ما هي نسبة المخططات التي لم يتم ترجمتها إلى طلبات من طرف الجمهور؟

ج) <u>نشر وتوزيع الرصيد:</u>

- هل شروط حفظ المخططات ملائمةللحفاظ على هيئة وشكل والقيمة الجمالية للوثيقة قصد تقديمها وعرضها للجمهور؟.
- هل مخططات مسح الأراضي حاضرة في النشاطات الثقافية للمركز؟

الفرضيات:

بناء على كون الفرضية تخمين أو استنتاج ذكي يصوغه ويتبناه الباحث مؤقتا لشرح ما يلاحظه من حقائق وظواهر، فإننا نقترح الفرضيات التالية كحلول مؤقتة للإشكالية المطروحة:

أ) <u>توزيع الرصيد:</u>

- هناك تطابق بين ما هو مدون في وسائل البحث وما هو موجود في المخزن
- لا يوجد غياب أو نقص لمخططات مسح الأراضي في المخزن.

ب) <u>تبليغ واستغلال الرصيد:</u>

- يبقى جمهور العينة"المواطن".

- كل احتياجات الجمهور ترجمت إلى طلبات.

ج) <u>نشر وتوزيع الرصيد:</u>

- الشروط المناخية والمادية لحفظ المخططات ملائمة، للحفاظ على هيئة وشكل والقيمة الجمالية للوثيقة قصد تقديمها وعرضها للجمهور.
- لا يوجد حضور مخططات مسح الأراضي في النشاطات الثقافية للمركز.

الدراسات السابقة:

المقصود من الدراسات السابقة هي تلك الدراسات التي أنجزت من قبل قصد تحليل نقاط الالتقاء ونقاط الاختلاف والتي تعالج نفس نقطة البحث. فمن خلال البحث البيبليوغرافي الذي قمنا به، لم نتمكن من الحصولعلى أي دراسة أو مشروع من هذا النوع، انجز لصالح أو من طرف مؤسسة الأرشيف الوطني، لكننا وجدنا بعض الدراسات المحلية والأجنبية التي تخدم البحثو التي تهتم بمجال التثمين و رصيد الخرائط والمخططات.

- **"الأرشيف والنزاعات العقارية في الجزائر: ولاية تيزي وزو نموذجا"(8)**، هذه المذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في علم المكتبات والتوثيق في جامعة الجزائر، والتي أعدّها الطالب سلال عاشور تحت إشراف الدكتور عبد الحميد أعراب، عالج من خلالها مشكلة الأرشيف والنزاعات العقارية بولاية تيزي وزو، فعالج موضوع الأرشيف العقاري من خلال تقييم النظام المعلوماتي القائم حاليا في نفس المنطقة، باعتبارها إقليما جغرافيا تتمركز فيه هيئات عقارية وقضائية منذ مدة طويلة، كانت تتفاعل ولا زالت إلى حد الآن مع مختلف المستفيدين. وسعت الدراسة إلى معرفة مدى تلبية نظام المعلومات للأرشيف العقاري لحاجيات المستفيد للتخفيف من حدة النزاعات والخلافات التي تنجم عن غياب التنظيم المحكم للوثائق الإثباتية المنتجة أثناء تحرير سندات متعلقة بأملاكهم العقارية قبل الاستقلال وبعده. فكانت إشكالية الدراسة قائمة بجانب مهم من الجوانب التي تحظى باهتمام كبير من طرف المواطنين لإثبات حقوقهم الشرعية في مجال العقار، وما ينجر عن استيلاء العقار والاعتداء على أملاك الغير بطرق غير شرعية و التي تؤدي إلى النزاعات وبالتالي إلى الوقف والحبس. كما توصل الطالب إلى أن نظام الأرشفة في قطاع العقار يتميز بعشوائية التنظيم والتسيير الداخلي وذلك ربما لعدم الاعتماد على معيار أيزو 15489 لتسيير الأرشيف الإداري، وأنّه لا يتحمل عبء وثقل المحيط الإداري الذي ينمو فيه. كما توصل الطالب إلى نتيجة حتمية تنص على النظام القائم الحالي عاجز على معالجة الوثائق المنتجة والمستلمة و إيصالها إلى المستفيدين المعنيين. إذ يعتبر الجانب التنظيمي والاعتماد على المعايير لمعالجة الأرشيف وتطبيقها بحذافيرها من أهم طرق لتسوية مثل هذه النزاعات قصد التحكم في الوثائق بالسرعة المطلوبة، من خلال إيجاد توافق بين حاجيات المستفيد وإثبات ممتلكاته العقارية.فهذه الدراسة تخدم محور هام في دراستنا والتي تكمن في كيفية تقييم نوع آخر من الأرشيف العقاري الموجود والمحفوظ في مركز الأرشيف الوطني وهي مخططات مسح الأراضي لعمالة الجزائر، حيث هذه الأخير تعتبر من أهم الوثائق الإثباتية لحدود العقار للمستفيدين المعنيين، ولا يتم الوصول إلى اليها إن لم يكن الرصيد منظم وفق أسس ومبادئ تتعلق بخصوصية الرصيد.

كما يمكن ذكر أعمال أخرى أجنبية فيما يخص بتثمين رصيد الخرائط والمخططات، والتي معظمها تنصب في اطار تحضير مذكرات جامعية للحصول على شهادة محافظ المكتبات، ونذكر منها:

- دراسة **Quincy Laureen**في اطار تحضير الشهادة الوطنية للماستر(9) لجامعة ليونعام 2013 :

« La valorisation des fonds patrimoniaux dans les bibliothèques municipale »(10)حيث تهتم الدراسة بكيفية تثمين التراث المكتبي المتواجد على مستوى مكتبات البلديات،التي تشترك فيما بينها بالمهمة التراثية، التعليمية، التثقيفية، والإعلامية، حيث خصصت الدراسة لمعالجة نوع خاص من التراث والمتمثل في المجموعات الإيكونوغرافية، الأعمال

الفنية، الاوسمة، المجسمات. هذه الأخيرة التي لم تحظ بحضورها في المعارض رغم أنها نادرة وثمينة، جعلت من الدراسة تبحث عن كيفية إدراج المجموعة ضمن قائمة الوثائق الأخرى التي أولت اهتماما كبيرا من أجل تثمينها. كما أبت الدراسة تحديد نوع وطبيعة الجمهور الذي لديه الحق في التعرف على التراث الوثائقي النادر والثمين.ليبقى مجال الدراسة محدود فقط للتعريف بتحديات تثمين التراث الثقافي والمجموعات المحتفظ بها في مكتبات البلديات التي تمس كل شرائح المجتمع أي الجمهور الواسع، غير أن دراستنا تهتم بذخيرة أرشيفية نادرة وثمينة تعود إلى فترات ما بعد 1830م والمحفوظة في مركز الأرشيف والموجهة إلى نوع خاص من الباحثين عكس المكتبات العامة.

- دراسة **Félix Poyer** في اطار تحضير الشهادة الجامعية لتقنيات التوثيق والتنشيط الثقافي2011، بجامعة باريس 8، والتي عنوانها:

« Formation à la Recherche Documentaire et valorisation des collections en Cartothèque Universitaire »(11)اهتمت الدراسة بجانب خاص وهو مكتبة الخرائط الجامعية، وكيفية تثمين مجموعاتها المتكونة خصيصا من الخرائط، الأطالس، المجسمات، الوثائق الجغرافية كالمجلات والكتب الجغرافية، لطلبة جامعة باريس 8، وكيفية تسهيل الحصول على المعلومات الجغرافية باستعمال برنامج خاص "***CartoMundi***"، كمشروع للحصول على الخرائط الإلكترونية. واهتمت الدراسة بشريحة خاصة من المجتمع وهم طلبة الجغرافيا، دون فئات الباحثين الآخرين والمؤرخين الذين يهتمون بالخرائط القديمة التاريخية.

- كما نجد دراسة في وحدة تسيير مشروع عام 2008 للطالبة: **Céline Cornault** والمتمثلة في:

« Organisation de la gestion d'une cartothèque au Muséum national d'histoire naturelle »(12). انصبت الإشكالية على كيفية إعداد مشروع تنظيم وتسيير مكتبات الخرائط للمتحف الوطني للتاريخ الطبيعي(13)، وكيفية تجسيد مكتبة يتخللها نظام تسيير يتوافق مع مؤشرات الجودة والفعالية للمكتبة من حيث المعالجة المادية والفكرية للخرائط وطرق تبليغها. ساعدتنا هذه الدراسة برسم خطوط عريضة تمكننا من تنظيم وثيقة أخرى غير الخرائط وهي المخططات لكن من جانب مجال الأرشيف بما يتميز به من وحدانية تواجدها.

- دائما بما يتعلق بمكتبات الخرائط التي تنتمي إلى المكتبات، وهذه المرة مع الدراسة التي قامت بها **Hélène Coste** في اطار إعداد مذكرة نهاية الدراسة لسنة 2006 للمدرسة الوطنية العليا لعلوم المعلومات والمكتبات(14)والمتعلقة خصيصا بوضع سياسة حفظ ونشر المجموعة المتعلقة بشاردي والتي عنوانها:

« Conserver et mettre en valeur des cartes et plans en bibliothèque municipale : l'exemple de la collection Chardey au Havre Volume 1 ».(15)

على العموم هذه الدراسة انصبت على مجموعات مكتبية لا أرشيفية، لعدم اهتمامها بوعاء المخططات على حده، فأبينا إلا أن نعتمد عليها لإعداد دراسة تهتم بتثمين نوع آخر من الوثائق الكارتوغرافية إلى جانب الخرائط وهي المخططات.

المقاربة المنهجية:

في اطار تحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة، بالوقوف عند تقييم رصيد مخططات مسح الأراضي لعمالة الجزائر المحفوظ في مركز الأرشيف الوطني، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعني دراسة و البحث عن أوصاف دقيقة للظاهرة المراد دراستها موجودة في مكان معين وفي الوقت الحاضر، بإتباع الخطوات التالية:

- ✓ **المشاركة في الحملة التقييمية المبرمجة من طرف المديرية العامة للأرشيف الوطني**: والتي تنص على مراقبة، متابعة وتصحيح وسائل البحث المنجزة على أرض الواقع. وتم من خلالها:

- حصر وسيلة البحث الخاصة بالرصيد المدروس:حيث تم الاعتماد على الفهرس المطبوع: "**مخططات البلديات والدوار لمحافظة الجزائر: 1842-1917**"(16). وعدد البطاقات الوصفية: 491 بطاقة أي مخطط.
- اختيار عمالة الجزائر دون العمالات الأخرى (وهران وقسنطينة)، باعتبارها الأكثر طلبا مقارنة بالعمالات الأخرى، ضف إلى ذلك:الميزات التي تنفرد بها الجزائر آنذاك خاصة العاصمة وضواحيها باعتبارها موقع استراتيجي، و العمالة الأكثر اهتماما وشعبية من طرف المستعمر.أما بالنسبة للفترة الزمنية المختارة فهي تغطي الفترة الاستعمارية منذ 1842 إلى غاية 1914م. لأهمية هذه الفترة سواء بالنسبة للباحثين للقيام بالبحوث الأكاديمية، أو المواطن لإثبات حقوقه.
- مباشرة العمل التقييمي الذي بدأ في 29 جوان إلى 17 جويلية2014.
- تدوين الملاحظات والصعوبات المصادفة أثناء العمل.
- إعداد التقارير النهائية لعملية التقييم والتي تنص أساسا على: إعادة بلورة وسائل البحث وفق الخصائص المذكورة سالفا و متطلبات الباحث، بطريقة تناسقية منطقية ودقيقة، والعمل على اتخاذ معيار الدقة كعنصر هام في المعالجة، لأن الفهارس هي أولى الأدوات المثمّنة للرصيد باعتبارها الحلقة الواصلة بين الباحث والذخيرة المحفوظة في المركز.

✓ **<u>تقييم استغلال الرصيد المدروس:</u>** لقياس نسبة استغلال الرصيد و معرفة ميول الباحثين، قمنا بفرز أولي لاستمارات الباحثين المرتبطة مباشرة برصيد الخرائط عن مجمل الاستمارات المتواجدة في قاعة المطالعة لكل رواد المكتبة والأرشيف. بعدها قمنا بعزل جمهور مخططات عمالة الجزائر فقط كعينة للدراسة.سعينا في البداية إلى قياس عدد طلبات الباحثين للمخططات الحاضرة في المخزن، مع تقييم نسبة مخططات البلديات الأكثر طلبا، لنعبّر فيما بعد عن احتياجات الجمهور التي لم تترجم إلى طلبات من خلال المخططات غير المطلوبة.

أ) **<u>إعداد قاعدة بيانات خاصة كمرجع إجراءاتي</u>**:

لتسهيل حصر ما هو موجود في المخزن وتقييم نسبة حضور وغياب المخططات الشاملة والأبناء، والقيام بالتحليل البيبليومتري بدقة، قمنا بإعداد قاعدة بيانات أكسس بما تتميز من خصائص عدة من بينها الدقة، سرعة الحصول على المعلومات، العلاقات الترابطية المنطقية بين الجداول، فهي توافق وحاجياتنا المعلوماتية وفق الحقول المنصوص عليها في التقنين الفرنسي لوصف الوثائق الكارتوغرافية(17). والذي تبيّن من خلاله أن العينة المدروسةتقع في مستويين:

1. المستوى الأول والذييمثل البطاقة الوصفية للمخطط الشامل(18)، والتي تمثل البلديات بنوعيها(19)، **وعددها 108 بطاقة حاضرة، و12 بطاقة غائبة.**
2. المستوى الثاني والذي يبيّن عدد الأوراق أو مخططات الأبناء(20) التي تشكّل المخططات الشاملة: **وعددها 461 مخطط ابن حاضر و 56 مخطط ابن غائب.**

أما بالنسبة للأدوات البحثية المستعملة من أجل تحقيق الهدف المرجو تتمثل في الملاحظة والمقابلة والقياس.

الملاحظة: هي الأداة الأولى المستعملة لجمع البيانات، فمن خلالها اخترنا مجال الدراسة، من خلال الوضعية التي عانى منها الرصيد وإعادة تنظيمه.

المقابلة: قامت الدراسة على إجراء مقابلات غير مقيدة تم من خلالها طرح أسئلة شفوية مع بعض الموظفين الحاليين والمتقاعدين، وتسجيل الإجابات لفهم ومعرفة بعض الحقائق التي تعذر علينا الوصول إليها لتاريخ الرصيد فقط.

القياس: يتمثل في ضبط إحصاء عدد المخططات الموجودة في المخزن، ثم قياس عدد المخططات المطلوبة من طرف الباحثين مع تحديد الطلبات الإيجابية والسلبية.

التعريف بالمصطلحات:

1. **التقييم:**

لغة: حسب القاموس **Le petit Robert** " ظهر مصطلح التقييم عام1361م، من الفعل "قيَّم" و معناه: التقدير، الحساب، التحديد، التثمين، الكشف والمعاينة"(21). و يعرف أيضا **بالجرد**: في حالة تقييم في المخازن المجموعات و السلع

اصطلاحا: ارتبط مفهوم التقييم بتسيير نشاطات المكتبات حسب الأهداف المسطرة، من خلال الأعمال الفنية التي يقوم بها ليجعل الرصيد في متناول الجميع في أسرع وقت ممكن وأقل جهد. فمثلا الإحصاء يسمح بجمع المعطيات خاصة بالخدمات الجمهور الاستعمال، نسبة التردد إلى قاعة المطالعة، عد المقاعد، التبليغ والإعارة، إضافة إلى المصالح الأخرى الداخلية والمهتمة خاصة بتنمية المجموعات(22).

و التقييم في مجال الأرشيف هو: "... الحكم الذي يصدره الأرشيفي حول القيمة المعنوية أو القيمة البحثية التي تحويها أو تكتسبها الوثيقة أو مجموعة الوثائق الأرشيفية"(23). يقول الكاتب شاربونو**Normand Charbonneau** (24)، أنّالأرشيفين يعترفون بان تقييم رصيد تاريخي يُجرى في مرحلتين: مسار التسيير للوثائق للحفظ الدائم حينما تستقبل المدفوعات أو تدفع إلى الأرشيف الوسيط أو التاريخي من جهة، ومن جهة أخرى، *"التقييم هو المعالجة والوصف لمختلف الأقسام المكونة للإدارة المنتجة والمؤسساتية"*

2. **المخططات:**

لغة: يعرّفه المعجم الإلكتروني تاج العروس: المخططات من التخطيط،والفعل خطّي عني الكَتْبُ بالقلم،خطّا لشيء يخطه خطّا: كتبه بقلم أو غيره(25).و يوازيه باللغة الفرنسية "**plan** " بأنه "تمثيل هيكلي لمساحة ما، حقل، أو آلة بالعرض العمودي، وهي خريطة باستعمال مقياس كبير لمنزل أو لشبكة معينة..."(26).أما القاموس الموسوعي للغة الفرنسية المخطط " تمثيل بياني لمجموعة من البنايات، والمنشآت، آلة...، وهي خريطة باستعمال مقاييس الرسم مختلفة لمنطقة أو مدينة معينة"(27).ويشير قاموس للغة الفرنسية أنّ المخطط "مصطلح ظهر عام 1560م، بمعنى رسم يمثل مشروع قبل التنفيذ أو بعده مثلا شراء منزل فوق المخطط، كما يشير نفس القاموس إلى أن المخطط هو خريطة ذو سلم رسم طوبوغرافي لمدينة ما أو مكان معين" (28).

اصطلاحا:

يعرّفه القاموس الجديد للعلوم وتطبيقاته أنه تمثيل باستعمال عرض أفقي ومقياس رسم محدد، لإنجاز البنايات(29).وأشار إليه بول اتليه بأنه "تصميم يبين مساحة سطحية ومختلف الأجزاء لبناية أو آلة"(30).والمخطط حسب القاموس الجغرافي، يستعمل في مجالين: الجغرافيا والكارتوغرافيا و يختلف مفهومه من مجال لآخر.

ففي الجغرافيا: يستعمل المخطط بمفهوم جغرافيا المدن (**Géographie urbaine**) عن طريق إعداد مخططات المدن، فمفهومه من الجانب الكارتوغرافي هو تسجيل معلومات تاريخية للمدن على مساحة، بالإدلاء بتواريخ تطور المعالم الموجودة في فترات زمنية محددة. و يسمى هذا النوع من المخططات: بالمخططات القديمة(**plans anciens**)(31). ويشير فرع الأرشيف المعماري للمجلس الأعلى للأرشيف إلى المخطط بأنه تمثيل بياني ببعدين لمستوى البناية وهو مقطع عمودي، والمصطلح يعني مجموعة من الوثائق البيانية منتجة من طرف المهندس المعماري(32).

3. **مسح الأراضي:**

لغة:

المسح: هو فعل جرد الأملاك لشخص ما، أما للشيء هو إزالة الغموض عنه(33).

الأرض: هو شيء صلب يتحمل كل كائن حي يعيش عليه، أو نبات ينبت منه(34).

مسح الأراضي: قياس تسجيل كل البيانات والقيم المتعلقة بمساحات الأرض والممتلكات العقارية على سجل يدعى سجل العقار(35).

اصطلاحا: مسح الأراضي (le cadastre): يعرّف ويحدّد المحتويات الفيزيائية للممتلكات العقارية وتسمح بتسجيلها على شكل كتيب(36)، و مسح الأراضي تسمح لكل بلدية بإعداد حالة الأقسام وسجل التفريعات أو التجزيئات التي تشكل العقار بطريقة طوبوغرافية و ودفتر مساحة التي تشكل الممتلكات الشاغرة، ومرتبة ترتيبا أبجديا للتجزيئات، مع مخططات مسح الأراضي(37).و حسب القاموس الجغرافي: هو المخطط الذي يبيّن ويبرز القطع و الأجزاء وأرقامها المصرّحة منذ البداية في سجل الممتلكات العقارية. ويستعمله الكارتوغرافي(38).

من الناحية الأرشيفية:

هي وثيقة أو سجل يحمل معلومات حول ممتلكي العقار لدولة ما، مشار اليها بمساحتها وحدودها. ويرفق مسح الأراضي بمخططات باعتبارها الأساس للتعرف الجيد لتدعيم العقار(39). ومنه نستنتج أنّ مخططات مسح الأراضي:هي عنصر هام من العناصر المكوّنة لأرشيف مسح الأراضي المتشكل من قائمة القطع الأرضية حسب المجموعات، سجل الأسماء أصحاب الممتلكات، أطلس للمخططات(40). إذ لا يمكن فصل هذه الأخيرة عن الأرشيف العقاري بحكم أنها تربطها وظيفية متكاملة.

نبذة تاريخية لمسح الأراضي(41):

بدأت بوادر مسح الأراضي منذ القدم، وكان مفهومه قائما على أنها وثيقة تستعمل لأغراض الضرائب العقارية. وبدأ استعماله في مصر القديمة، اليونان والرومان. وفي العصور الوسطى، كانت تستعمل الحجارة لتحديد مساحة الأراضي المعنية بالضريبة. حيث كانت تحدد الحقول الشاسعة والواسعة التي كان يعرف ب cadastre général des masses» « de culture الذي بدأ استعماله من طرف القنصل الفرنسي منذ 1791م، لتوحيد الوثائق باستعمال الأخذ الضريبي للعقارات. كان يطبق المسح على الأراضي والحقول الشاسعة والكبيرة بين 1802-1807م cadastre général des masses de (cultures ، ثم المسح بالقطع بين 1820-1830م (le cadastre parcellaire).وفي الفترة المعاصرة، انتقلت مهمة مسح الأراضي للبلديات(cadastre communale)، منذ 1821م، أين قرر إعداد حالات المجموعات(état des section) و أرقام القطع(matrice) ، وتختلف وتيرة مسح الأراضي من بلدية لآخري، حسب التطور والتحولات التي تطرأ عليها.

أهمية وقيمة مخططات مسح الأراضي:

تكمن أهمية إعداد مخططات مسح الأراضي أساسا لإحصاء الضرائب المرتبطة بالممتلكات. كما يمكن الاستعانة بها للاستعلام أو التقصي عن مساحة أرض أو ملكية قبل شرائها. والمعلومات التي يمكن أن نجدها فوق المخطط هي تموقع الممتلكات ومالكيها، وأيضا التقسيمات الممتلكات إلى أجزاء مرقمة، ونوع المساحات الموجودة عليها، تواجد ممرات تعبرها...الخ(42).كما تسمح المخططات بإعطاء فكرة دقيقة للممتلكات العقارية وحدودها، والقيم التي تحملها غالبا هي الحسابية والضرائبية، في هذه الحالة لا يمكنها أن تحمل القيمة القانونية(43)، إلا في بعض الحالات كالاستشهاد بالمخطط لإثبات الحدود الأصلية والأولى قبل التقسيمات التي طرأت بعد مدة زمنية معينة.

تصنيف المخططات:

لقد بذلت جهودا كثيرة لتصنيف المخططات، نظراً لما تتميز به المعلومات الجغرافية من تزاحم شديد حول موقع على سطح الأرض، فقد دعت الحاجة إلى تعددها وتنوعها حيث لا يمكن أن يستوعب المخطط الواحد تمثيل العديد من الظواهر والتي تشتمل على كثير من المعلومات المعقدة، وإذا تم فعل ذلك لأصبح المخطط طلاسم معقدة من الخطوط والرموز والألوان، لذلك كان لابد من تقسيمه إلى أنواع متعددة لأغراض محددة وأهداف معينة. ونذكر بعض التصانيف الأكثر استعمالا مخططات مسح الأراضي، والتي تستعمل لأغراض عقارية، وضرائبية، ولكن ما هو التصنيف الملائم في هذه الحالة. من المألوف أن الخرائط والمخططات يمكن تصنيفها كالتالي: التصنيف حسب مقياس الرسم و التصنيف حسب الاستعمال:

- **التصنيف حسب السلم أو مقياس الرسم (44)**: يمكن تصنيف المخططات وفق السلم إلى ثلاث أصناف:
  - الخرائط ذات السلم الكبير: تتراوح بين 000 10 و 000 20، والتي تنتج عن طريق إما بالأخذ المباشر في الواقع أو التصوير الجوي.
  - الخرائط ذات السلم المتوسط: بين000 50 و 000 100.
  - الخرائط ذات السلم الصغير: أزيد من000 200، 000 500... الخ

ولكن نلاحظ من خلال هذا التصنيف أن بعض تلك التي تتراوح بين 000 50 -000 20، اقل من 000 10 لا يمكن إدراجها في هذا التصنيف. باعتبار أنه كلما كان السلم كبيرا صغرت الصورة. والتسمية المتداولة أثناء طلب المخططات، مخططات ذات السلم الكبير يعني تلك المخططات التي يكون مقام كسرها صغيرا. وكلمة الكبيرة تعني الصورة تكون كبيرة، بعبارة أخرى، الخريطة ذات السلم لكي تكون صورة المكان المختار كبير.

- **التصنيف حسب الاستعمال(45)**:
  - التصنيف للاستعمال العام: يمكن استعمال الخرائط و المخططات للغرض العام والمتعدد، مثل خرائط العالم، خرائط الأطالس، الخرائط الطوبوغرافية الكبيرة المقياس المشتملة على البيانات والمعلومات العامة.
  - التصنيف للاستعمال الخاص: وتتمثل في الخرائط ذات الغرض الخاص التي تخصص مواضيع محددة، ويكون مقياسها عموما كبيرا، ولعل أهمها: الخرائط الجيولوجية، خرائط التربة، البترول، الزراعة، الكثافة السكانية... الخ. ويعرف هذا التصنيف بالتصنيف الموضوعي حسب الموضوع التي تتناوله الخريطة.

ولكن التصنيفان لا يخدمان موضع المخططات التي نحن نتصدى إليها في هذه الدراسة، باعتبارها مخططات لمسح الأراضي للبلديات، فالتصنيف الذي يعتمد عليه أكثر هو التصنيف الجغرافي للبلديات، مرتبة ترتيبا أبجديا، ثم يليها الترتيب الأبجدي للدوار ثم التقسيمات الفرعية، كما يمكن أن نرتب التفريعات التي تلي البلديات حسب الترقيم التسلسلي للأوراق الظاهر على المخطط. $1^{ère}$feuille, $2^{ème}$feuille بالنسبة للبلديات الكاملة الصلاحيات، أما بالنسبة للبلديات المختلطة: يمكن ترتيب التجمعات أو الأعراش وفق الأفواج(regroupement).

الدراسة الميدانية:

في ظل ورشات العمل التي عمد إليها مركز الأرشيف الوطني لتنظيم أرصدته، وجدنا أنفسنا أمام رصيد خاص ومميّز عن باقي الأرصدة وهو رصيد الخرائط والمخططات. نظرا للعلامات والخصوصيات التي تتميز بها تلك الوثائق، لما تحتويه من معلومات ثمينة وقيّمة ونادرة، تبيّن لنا من الضروري التعريف الجيّد لهذا الرصيد، تحليله، جرده، جعله أكثر تناسقا ومرتبا ترتيبا منطقيا بالاعتماد على نموذج تصنيفه، إعداد وسائل وأدوات للتعريف به قصد تبليغه للجمهور ومحاولة اتحاده مع باقي الفهارس الأخرى لمراكز الأرشيف أو المصالح الأرشيفية للأنظمة الإعلامية الخاصة والمنتجة لمثل هذه الوثائق. فهذه الورشة بدأت أشغالها منذ فيفري 2014م، حيث اتسمت بحرية العمل والشفافية

في إرسال المعلومات لقاعة الخرائط الذي يقع في البنية التحتية لمصلحة الحفظ والتبليغ لقسم المعالجة والبحث. تتخللها في شهر جويلية حملة تقييمية للرصيد وذلك لمراقبة وسائل البحث المنتجة والأرصدة و لمراجعة لشروط حفظه، تنظيمه، تطويره، تنميته، نشره وتبليغه للجمهور وفق استراتيجية التثمين.

صورة الرصيد:

ينتمي رصيد الدراسة" مخططات مسح الأراضي لعمالة الجزائر" إلى رصيد المخططات لمسح الأراضي المنتجة من طرف المصلحة الطوبوغرافية التابعة للإقامة العامة بالجزائر للعمالات الثلاث: الجزائر، وهران وقسنطينة ، الموزعة على ثلاث فهارس، و كان من الصعب تحديد بدقة العدد الإجمالي للرصيد، فتم إحصائه أولا من خلال وسائل البحث المنجزة. كما يتوزع الرصيد على أربع خزانات في الواقع، و الرصيد الضخم يعود لعمالة وهران. أما التصنيف الذي اعتمد عليه هو التصنيف الجغرافي للعمالات، يليه الترتيب الألفبائي للبلديات. إلا أن هذا التصنيف لم يأخذ بعين الاعتبار الترتيب وفق مبدئ إنشاء المخطط أي ترتيبه وفق العدد المدوّن الذي يبين الترتيب المتسلسل للمخطط ....1ère feuille, 2ème feuille. وانصب اهتمامنا على رصيد عمالة الجزائر لأسباب أهمها: الإلحاح والطلب الكبير من طرف الجمهور لها مقارنة بمخططات العمالات الأخرى السابقة الذكر. أضف إلى ذلك تموقع مركز الأرشيف الوطني في الجزائر العاصمة، الذي ساعد طلاب المعاهد والمواطن القاطن فيها وفي ضواحيها اللجوء إيها. أما بالنسبة للشروط المناخية للمخازن، فهي تنعدم من حيث المكيفات الهوائية والتي لم تشتغل لمدة طويلة، فبعد قياس درجة الحرارة والرطوبة للمخزن ثلاث مرات، تحصلنا فقط على نتيجتين، و تتراوح بين 51°و 59° بالنسبة للرطوبة، وبين 24 إلى 29 ° بالنسبة للحرارة. وهذا ما لا يتناسب مع نوعية الوثائق الموجودة في المخزن. إذ نجد بعض المخططات في حالة صحية كارثية وفي بعض الأحيان ضياعها وخاصة أنها مخططات ذات نسخة واحدة. و الفهرس المعتمد عليه أثناء الدراسة هو مخططات البلديات والدواوير لمحافظة الجزائر 1842- 1917م(46)، المنجز عام 1994 باللغة الفرنسية. عدد أوراقه 170 ورقة، نجد في الصفحة الأولى مقدمة وهي عبارة عن تعريف موجز لوسائل البحث المنجزة في نفس السياق وهي مخططات الدواوير والبلديات للمحافظات الثلاث، وأهمية إنشائها. ويبدأ الفهرس من الصفحة رقم 01 بتقديم البطاقات الوصفية للمخططات، مع الاعتماد على الترتيب الألفبائي لأسماء البلديات، وعددها 112 بلدية موزعة على 491 بطاقة وصفية، غير أن عدد البلديات الحاضرة هي 108 بلدية فقط، كما يشمل الفهرس على الكشاف الجغرافي مرتب ترتيبا أبجديا يحيلنا إلى البطاقة الوصفية لها بعد البحث.

أ) توزيع الرصيد:

- **مدى تطابق محتوى وسائل البحث المنجزة سابقا مع المخزن:**

قبل الحملة التقييمية:

نوع الوثيقة	وسيلة البحث	عدد البطاقات	عدد الأوراق	المجموع الكلي
مخططات	فهرس المخططات: الدواوير والبلديات لمحافظة الجزائر: 1841-1917	491		491

جدول (1): عدد المخططات من خلال الفهرس المنجزعام 1994م

بعد الحملة التقييمية الإحصاء المباشر للرصيد:

نوع الوثيقة	عنوان وسيلة البحث المقترح: أي البديل	عدد البطاقات	عدد الأوراق	المجموع الإجمالي
مخططات	فهرس مخططات مسح الأراضي لعمالة الجزائر: 1842-	108	461	569

	1914			

جدول (2): عدد المخططات بعد تصحيح الفهرس.

المقارنة بين الجدولين: تتشكل العينة من مخططات متجانسة ومتناسقة من حيث المنتج، فهي عبارة عن نسخ لمخططات أولية لمسح الأراضي الخاصة ببلديات عمالة الجزائر. وبعد الحملة التقييمية، تبيّن لنا أن تاريخ أقدممخططيعود إلى 1842م إلى 1914م، عوض 1841-1917م، حيث هذه الأخيرة تمثل تواريخ إعادة إنتاجها وليس تواريخ الأخذ المباشر. كما تحتوي العينة على 569 مخططا والموجود في المخزن موزع كالتالي: 108 مخططا شاملا و 461 مخططا ابن. من هنا يمكن القول أنه ليس هناك تطابق 100% لمحتوى وسيلة البحث مع المخزن، إذ نجد 78مخططا من بين 569 مخططا تم إدراجه في البطاقات الوصفية كمخططات إضافية ل491 مخططا حسب الجدول رقم(1).

- **حضور و غياب مخططات مسح الأراضي في المستويين:**
- **وفق المخططات الشاملة ومخططات الأبناء:**

ونقصد بها حضور المخططات الشاملة وماهي المخططات الشاملة التي لابد من إيجادها وإدراجها في العينة، كما هو الحال بالنسبة للأوراق: التي تمثل مخططات الأبناء وتتشكل من الدواوير والمجموعات.

مستوى العينة	الحضور: التواجد	الغياب	العدد الإجمالي
المستوى الأول: مخطط شامل	108	12	120
المستوى الثاني: مخطط الابن	461	56	517
المجموع الحالي: م ش+ م ا	569	68	637
العدد الحقيقي	637		

جدول (3): توزيع حضور وغياب المخططات بمستويين

بعد تحليل نوعي للرصيد، وإعادة ترتيبه وتنظيمه، تبيّن لنا أن هناك فراغات لمخططات أبناء المشكلة لمخططات الشاملة، وأن هناك أيضا مخططات شاملة لبلديات غائبة و تواجد مخططات الأبناء التي تشكلها. والتي تخص بعض البلديات، الدواوير، قبائل المشيخة، وبعض الأحياء والمجموعات، إذ عدد المخططات الشاملة والأبناء الغائبة يقدر ب68 مخططا غائبا من مجمل 569 مخططا : موزعة كالتالي: 12 مخططا شاملا غائبا، و 56 مخططا إبنا غائبا.

- **وفق مخططات لبلديات كاملة الصلاحيات والمختلطة (47)في المستويين:**

مستوى العينة	الحضور		الغياب		المجموع الجزئي		المجموعالكلي
	بلديات كاملة الصلاحيات	بلديات مختلطة	بلديات كاملة الصلاحيات	بلديات مختلطة	بلديات كاملة الصلاحيات	بلديات مختلطة	
المخططات الشاملة	88 م	20م	11 م	1م	99م	21م	120م
المجموع الجزئي	108		12		120م		
مخططات الأبناء أي الأوراق	405	56 م	48م	08م	453	64	637م
	461 م		56م		517		
المجموع الجزئي	493	76	59	09م	552	85	
مجموع الكلي	569م		68م		637م		

جدول (5): توزيع مخططات بلديات كاملة الصلاحيات والمختلطة في المستويين

ونسجل من خلال تقييم توزيع المخططات حسب نوع البلديات ما يلي: حضور405مخططا إبنا موزعا على 88مخططا شاملا لبلديات كاملة الصلاحيات، وحضور 56مخططا إبنا موزعا على 20مخططا شاملا خاصا بالبلديات المختلطة، ويقابله غياب 48 مخططا إبنا موزعا على 11 مخططا لبلديات كاملة الصلاحيات، وغياب 08مخططات إبنا موزعة على مخطط واحد شامل للبلدية المختلطة (Sersou)، يمكن القول ان عدد المخططات الخاصة ببلديات كاملة الصلاحيات الغائبة أكبر من عدد المخططات للبلديات المختلطة وهذا راجع الى أن معظم بلديات عمالة الجزائر هي بلديات كاملة الصلاحيات.

نتيجة أ:

لا يوجد تطابق بين ما هو موجود في الفهرس وما هو موجود في المخزن والدليل عدم وصف 78مخططا.

يوجد غياب ل68مخططا، لابد من إضافتها إلى **569مخططا الموجودة حقيقيا في الرصيد**

ومنه الفرضية الأولى لم تتحقق.

ب) تبليغ واستغلال العينة:

- **طبيعة الجمهور**

لمعرفة طبيعة جمهور مخططات مسح الأراضي و مدى استعماله و استغلاله، قمنا بفرز بطاقات الاستمارات الخاصة بالبحث و الموجهة للباحث، المتوفرة على مستوى قاعة المطالعة. وبعد التحليل، تبين لنا أن هناك اهتمام من طرف الطلاب لمثل هذه الوثائق. من خلال الفرز، تعود أول بطاقة أو استمارة الباحث إلى 2003 م، واستمرت العملية حتى تمكنا من حصر البطاقات إلى غاية 2014م. إذ أن عدد الاستمارات تمثل عدد الباحثين المترددين إلى قاعة المطالعة.

سنة الإعارة	نوعية البحث						
	بحث أكاديمي		بحث شخصي		المجموع الجزئي		
	عدد الاستمارات	عدد المخططات	عدد الاستمارات	عدد المخططات	عدد الاستمارات	عدد المخططات	
2003	0	0	0	0	**0**	**0**	**569 مخط**
2004	10	28	0	0	**10**	**28**	
2005	0	0	1	3	**1**	**3**	
2006	0	0	0	0	**0**	**0**	
2007	0	0	1	1	**1**	**1**	
2008	0	0	0	0	**0**	**0**	
2009	0	0	1	1	**1**	**1**	
2010	0	0	1	2	**2**	**1**	
2011	0	0	27	7	**7**	**27**	
2012	7	29	14	8	**15**	**43**	
2013	14	53	15	5	**19**	**68**	
2014	2	19	22	13	**15**	**41**	
بدون تاريخ	3	7	6	4	**7**	**13**	
المجموع	36	136	90	42	**78**	**22640%**	

جدول (6): يبين عدد الاستمارات والمخططات المعارة خلال 11 سنة

تنتمي فئة الرواد إلى فئة الجمهور العادي المواطن، والذين عددهم 42 باحثا مقابل 90 مخططا، لكن تفاجأنا بانضمام فئة المختصين المهتمين بهذا النوع من الوثائق: مخططات مسح الأراضي والذين عددهم 36 باحثا مقابل 136 مخططا. إذ نجد أن معظم الطلبة هم من الهندسة المعمارية يهتمون بتاريخ تطور المناطق الجغرافية لمنطقة معينة، حيث كان الاهتمام كبيرا للبلديات السياحية والأثرية والتي كان لها تاريخ عريق. كما نجد أن البحوث التي قدمت وفق أهداف الدراسة، بينت لنا أن عدد الاستمارات التي يسعى من خلالها الباحث لإثبات حقوقه هي 30 استمارة، مقابل 13 استمارة خاصة بطلاب البحوث العادية و 23 استمارة لإعداد رسائل تخرج الطلبة.

هدف البحث: إقبال كبير للمواطن لإثبات حقوقه

نوع البحث	هدف البحث					
	للبحوث العادية وفق المسار الدراسي	لإعداد رسائل تخرج	لأثبات الحقوق	أخرى	المجموع الجزئي	المجموع
اكاديمي	13	23	_	_	36	78
شخصي	_	_	30	12	42	
المجموع الجزئي	36		42		78	
المجموع	78					

جدول(7): توزيع عدد المستفيدين وفق هدف البحث

من خلال نتائج الجدول، تبين لنا أن هدف البحث يختلف حسب نوعه، يقدر عدد الباحثين العاديين ب42 باحثا، والباحث الأكاديمي ب 36 باحثا، إذ نجد بحوثا عادية تنجز من طرف طلبة المعاهد وفق ما تنص عليه البرامج أو المقررات الدراسية وعددهم 13 باحثا فقط، كما نجد أغراض إعارة مخططات مسح الأراضي لإعداد مذكرات وأطروحات تخرج في كل التخصصات ب **23** باحثا، بينما نسجل 30 باحثا غرضه إثبات الحقوق للنزاعات العقارية، و 12 باحثا كان غرض استخدام المخططات للتأليف أو عرض فيلم وثائقي. على العموم يبقى عدد المتوافدين قليلا جدا مقارنة بالجمهور الواسع، إلا أن المواطن هو الأكثر اهتماما بمخططات مسح الأراضي.

احتياجات الجمهور غير المترجمة إلى طلبات:

الرد على الطلبات بالإيجاب أو النفي:

الرد على الطلب	تخصص الجمهور		المجموع
	اكاديمي	شخصي	
	عدد المخططات	عدد المخططات	
نعم	136 مخطط	85مخطط	221
لا	0	5مخطط	5
المجموع	136مخطط	90مخطط	226

جدول(8): توزيع المخططات وفق الرد على الطلبات بالإيجاب أم السلب

بعد دراسة طلبات الجمهور والبلديات الأكثر طلبا، تبين لنا أن معظم المخططات لم تستغل والتي تقدر ب 341 مخططا من مجموع 569 مخططا، قد يعود السبب إلى أن الرصيد غير مرئي وغير معروف، أو أنها مناطق لم يتم مسحها من طرف وكالات مسح الأراضي. لتبقى حاجيات الجمهور لم تترجم إلى طلبات بعد. كما تبين لنا أن عدد الحاجيات الغير مترجمة إلى طلبات قد تكون تلك المخططات التي لم تستغل بعد. وعدد الحاجيات التي ترجمت إلى طلبات هي 226 مخططا من مجموع 569 مخططا.وأما طلبات الباحثين السالبة هي 5 مخططات من مجموع 226 مخططا، وقد تكون إحدى المخططات الغائبة التي تقدر ب69 مخططا.

نتيجة ب:

- بروز جمهور متخصص مهتم بمخططات مسح الأراضي إلى جانب المواطن وعددهم 36 باحثا، اطّلعوا على 136مخططا.
- ليس كل احتياجات الجمهور ترجمت إلى طلبات بحكم ان أغلبية الأراضي لم يتم مسحها من طرف وكالات مسح الأراضي، التي بدورها تطلب من المواطن بإحضار نسخ طبق للأصل من هذه المخططات. فالاحتياجات التي تمت ترجمتها إلى طلبات تبين الأراضي التي تم مسحها من الوكالات ولجوء المواطن قصد إثبات حقوقه.ومنه الفرضية لم تتحقق.

ج) **نشر وتوزيع المخططات:**

- **مشروع رقمنة الرصيد قبل ترميمه كليا:**

توزيع المخططات وفق الحالة المادية والفيزيائية:

نقصد بتقييم الحالة المادية للعينة على مستويين هي الحالة الصحية والفيزيائية لمخططات الشاملة والأبناء بالاعتماد على المعايير التالية: مخططات تحتاج إلى ترميم فوري، تحتاج إلى ترميم بسيط، تحتاج إلى إعادة الترميم(مخططات مرمّمة من قبل ويعاد ترميمها)، مخططات في حالة جيدة، مخططات مرممة في حالة جيدة. ومن خلال النتائج يمكن استنتاج الظروف المناخية المتوفرة في المركز.

مستوى الرصيد	المعايير					
	تحتاج إلى ترميم فوري	ترميم بسيط	إعادة الترميم	حالة جيدة	مرممة في حالة جيدة	المجموع
المخططات الشاملة	34	46	04	16	08	108
مخططات الأبناء	02	307	13	103	36	461
المجموع الجزئي	36	353	17	119	44	569
المجموع الكلي	569					

جدول (09): توزيع الرصيد وفق الحالة المادية للمخططات الشاملة والأوراق

إن نشر الوثيقة وتوزيعها تتطلب شروط ملائمة لحفظها:المناخية و الفيزيائية، إذ تبيّن أن عدد كبير من المخططات تحتاج إلى ترميم بسيط وفوري وإعادة ترميم تفوق نصف العينة، 409 مخططا من مجموع 569 مخططا، ما يمكن استنتاجه، هو انعدام شروط الحفظ سواء المناخية أو التجهيزية، مما يتسبب بإتلاف الوثائق بسبب الرطوبة العالية ودرجة الحرارة المرتفعة. والتي تفقدها قيمتها الجمالية الذي ينعكس على استعمالها، خاصة وإن كان الجمهور من المهتمين بالجانب الفيزيائي للمخطط حيز الدراسة.

رغم أن رقمنة الأرصدة يعود إلى 2006م من خلال تجربة الأرشيف الوطني للتسيير الإلكتروني للوثائق، إلا أننا نجد انفسنا مقابل كم هائل من الرصيد الكارتوغرافي ينتظر دوره في الرقمنة، ولم يتم إلا منذ 2011م أي بعد اقتناء الماسح الإلكتروني للأحجام الكبيرة، ويبقى 86% من الرصيد غير المرقمن أي ما يقارب 8800 وثيقة، ويبقى الاستغلال الإلكتروني للوثيقة وللمعلومة محل نزاع لتواجده في بداية مشواره، فمركز الأرشيف الوطني بعيد كل البعد عن الاستفادة الرقمية للرصيد، والدليل على ذلك استمرار استعمال الفهارس المطبوعة أثناء البحث، لعدم تواجد قواعد البيانات، إضافة إلى ذلك، من متطلبات العصر هو الإتاحة الحرة للمعلومة، على الخط المباشر الشيء الذي لا يتوفر في المركز لغياب الموقع الإلكتروني.

نسبة حضور مخططات مسح الأراضي في النشاطات:

لقد تم اختيار المعارض باعتباره النشاط الأكثر اعتمادا في تثمين الأرشيف في المركز. وباعتبار اليوم العالمي للأرشيف خاص بكل الأوعية مما يستدعي حضور الخرائط والمخططات، وبالتالي مخططات مسح الأراضي.

المعارض	اليوم العالمي للأرشيف			المعارض	المجموع
الوثائق	الأرشيف	الخرائط والمخططات	مخططات مسح الأراضي	مخططات مسح الأراضي	الكلي
العدد	205	19	0	0	224
النسبة	91.52%	8.48%	0	0	100%

جدول (10): يبين الفارق بين نسبة حضور مخططات مسح الأراضي في المعارض

ما يوضحه الجدول، حضور ضعيف بالنسبة للوثائق الكارتوغرافية في المعرض العالمي للأرشيف مقارنة مع الوثائق الأرشيفية، ويمكن أن تكون نسبة معقولة لأنه معرض يضم جميع الأوعية الأرشيفية، لكن ما نستغربه، غياب تماما إقامة معارض خاصة بالوثائق الكارتوغرافية فقط، سواء بالنسبة لدور الوثيقة في كتابةالتاريخ، أو تاريخ بلد ما من خلال الوثائق الكارتوغرافية عامة ومخططات مسح الأراضي خاصة، وبالتالي غياب المؤتمرات والندوات والملتقيات التي ترافق إقامة المعارض.

من نماذج تثمين الأرصدة في والمعتمد عليه كثيرا في مركز الأرشيف الوطني هي المعارض، إذ لا نجد أي أثر لنشر مخططات مسح الأراضي وعرضها للجمهور. فهو غائب تماما عن المعارض.

نتيجة ت:

الشروط المناخية والمادية لحفظ المخططات غير ملائمة للحفاظ على هيئة وشكل والقيمة الجمالية للوثيقة والدليل هوالعدد الهائل للمخططات التي تحتاج إلى ترميم فوري، ترميم بسيط وإعادة ترميم والذي يقدر ب406مخططا.

ومنه نستنتج ،أنّه لا يوجد حضور مخططات مسح الأراضي في النشاطات الثقافية لمركز الأرشيف الوطني.

الخاتمة:

ومن خلال ما أفدنا به سابقا، التقييم مجال وميدان واسع وأصعب عملية يقوم بها الأرشيفي، غير أن المفهوم الشائع له، جعله عملية حصرية محدودة لا تخرج عن نطاقها المألوف، لذا نتفق على أنّ المفهوم الشائع للتقييم ذلك الإجراء المعتمد عليه للحكم عن قيمة الوثيقة لتحديد مسارها النهائي ليبقى مفهومه في الأرشيف النهائي يحتاج إلى التنقيب والبحث،ثم يأتي دور الأرشيفي فيما بعد بقراءة جيدة للوثيقة،إبراز وإظهار كل المعلومات التي يمكن أن تخدم الباحث والمجتمع من خلال إعداد وسائل بحث مقنّنة.و لا شكّ أن الثمرة النهائية لعمل الأرشيفي هي تقديم خدمة معلوماتية سريعة، دقيقة، وسهلة للباحثين والقراء الذين يترددون على دور الأرشيف، ولكي يتحقق هذا الهدف الاستراتيجي، فالأرشيفي ملزم بتشكيل وتسيير وتنظيم هذه الذخيرة و ما يردّ إليه من وثائق المفردات إلى السلسلات ليشمل الرصيد الكلي.

فمن الوظائف التي تنتسب إلى مراكز الأرشيف الوطنية على غرار مستودع للحفظ فقط، هو عرض الأرصدة الموجودة فيها بمعنى التعريف بها للجمهور قصد توسيع نطاق فائدتها التي كانت تقتصر في البداية بالفائدة الإدارية،

لتتحول هذه الأخيرة إلى الفائدة التواجدية والاستعمالية و الإثباتية للمواطن.كما أن تبليغ المعلومة وجعلها في متناول الجميع سواء بالطريقة العادية أو الإتاحة الحرة، تُظهِر لنا إحدى استراتيجيات ونماذج لبث المعلومة وتوزيعها. من بينها وسائل البحث أو الفهارس المنجزة التي تعتبر من أهم الحلقات التي تربط بين محتوى الرصيد ومتطلبات الجمهور، والمرآة العاكسة لصورة الرصيد من حيث تنظيمه،ترتيبه ومدى احترام هيكله التصنيفي والتنظيمي الأصيل له.كما تتوقف فعالية وسائل البحث في قياس مدى تجاوب الجمهور مع متطلباته، فالوصف السطحي والبسيط الذي يدعو إلى استخراج الحقول البيبليوغرافية يؤدي إلى عدم الإلمام بالمعلومات الأخرى قد تأخذ محل احتياجات الباحث بعد التعمق في تحليلها،ليبقى وصف الوثائق من القطعة إلى الرصيد الركيزة الأساسية للتحليل الكمي والنوعي له.

كما أنّ استغلال الرصيد لا يتوقف فقط على تبليغه و إيصال المعلومة وجعلها متاحة إلى مختلف فئات المجتمع،بل يخضع لقانون وقرارات تنظيمية داخلية وخارجية تفرضها مؤسسة الأرشيف الوطني على كل المصالح والإدارات للحد من عواقب أو مشاكل التي قد تكون السبب الوجيه إلى عدم الحصول على المعلومة بالتالي عدم إثبات الحقوق أو تطوير البحث العلمي. حيث عملية إظهار المعلومات المتواجدة في الوثائق تستوجب الدقة والشمولية.

وفي الأخير، يمكن القول، أنّ التقييم ممّر إجباري ولكن في الوقت نفسه اختياري للتسيير، أين مجال البحث يسمح بتحديد دقيق للأهداف، و لا يعني الثناء أو النقد، وإنّما هو فحص دقيق لواقع الحال وتشخيصه بموضوعية، فهو عملية مستمرة ونشاط دائم يرمي إلى تجنب تراكم الأخطاء حتى يستحيل علاجها. و عليه فالتقييم ليست غاية وإنما وسيلة لتحسين الأداء وتطويره.

الهوامش:

(1) الموروث الإيكونوغرافي: هي وثائق تضم الصور واللافتات.

(2) للأرشيف العقاري عدة أصناف وأنواع منها: أرشيف التوثيق، أرشيف المحافظات العقارية، أرشيف مسح الأراضي وأرشيف أملاك الدولة. عاشور، سلال. الأرشيف والنزاعات العقارية في الجزائر: ولاية تيزي وزو نموذجا. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه. الجزائر، 2013. ص47.

(3) باعتبار المخطوط وثائق نادرة وثمينة كان ولا يزال حاضرا أثناء المحاضرات والندوات والدورات التكوينية والمعارض، باعتبارها وثائق نادرة وثمينة، حيث تلقى اهتماما واسعا من طرف المختصون خاصة بما يتعلق بكفية ترميمه والحفاظ عليه ورقمنته، وبالتالي توزيعه ونشره باستعمال الأنترنيت، فما هي اهتمامات الباحث بمخططات مسح الأراضي؟.

(4) يثمن مركز الأرشيف الوطني الأرشيف أرصدته من خلال إقامة المعارض مرتبطة بأحداث تاريخية على المستوى المحلي أو القاري او الدولي، غير أن حضور مخططات مسح الأراضي باعتبارها وثيقة تاريخية، وقانونية لا أثر لها.

(5) نجد مثلا: المعهد الوطني للخرائط والكشف عن بعد: INCT Institut Nationale de Cartographie et de Télédétection

(6) المصلحة الكارتوغرافية« service cartographique » هي مصلحة تهتم بإنتاج الخرائط ، والتابعة للإقامة العامة بالجزائر، أو أي مؤسسة عسكرية أخرى تمثل المعهد الجغرافي الوطني « IGN » في الفترة الاستعمارية، أو

المصلحة الجغرافية العسكرية « SGA » ، المصالح الطوبوغرافية « service topographique » التابعة لمحافظات الجزائر، قسنطينة ووهران.

(7) كالحجم، الشكل، مكان الحفظ، الوقت، والمال المخصص لها.

(8) سلال، عاشور. الأرشيف والنزاعات العقارية في الجزائر. مرجع ذكر سابقا.

(9)Diplôme National de Master de l'Université de Lyon.

(10)LAUREEN, Quincy. La valorisation des fonds patrimoniaux dans les bibliothèques municipale. Diplôme National de Master. Conservateur des bibliothèques. Lyon : université de Lyon ; 2013. www.enssib.com.

(11) POYER, Félix. Formation à la Recherche Documentaire et valorisation des collections en Cartothèque Universitaire. Rapport de stage. Université de paris8, 2011. www.enssib.com.

(12) CORNAULT, Céline. Organisation de la gestion d'une cartothèque au Muséum national d'histoire naturelle. Gestion de projet. Formation initiale des bibliothécaires d'état. Paris, 2008. www.enssib.com.

(13) Muséum National d'Histoire Naturelle.

(14) ENSSIB: Ecole Nationale Supérieure des Sciences de l'information et des Bibliothèques.

(15) COST, Hélène. Conserver et mettre en valeur des cartes et plans en bibliothèque municipale : l'exemple de la collection Chardey au Havre Volume 1. Mémoire d'étude pour l'obtention du diplôme conservateur de bibliothèque : Enssib. Paris ; 2008. www.enssib.com.

(16) KAFI, Mahmoud. Répertoire des plans des communes du département d'Alger. Alger : Centre des Archives nationales, 1994.

(17) ZNF 44 067 Norme Française de la Description Bibliographique des Documents Cartographiques

(18) Plan d'ensemble

(19) بلديات كاملة الصلاحيات، وبلديات مختلطة.

(20) المستوى الثاني يخص بتدوين معلومات خاصة لكل مخطط ابن: كالعنوان الخاص، تاريخ الأخذ المباشر، سلم الرسم. والمعلومات المشتركة بين المستوى الأول والثاني، هي التي تتكرر في كل مخطط و هي عادة العنوان الرئيسي للمخططات ويعرف بالعنوان الشامل والمنتج، توقيع النسخة من طرف مفتش المصلحة الطوبوغرافية مكان النشر والناشر.

(21)Le Robert illustré et son dictionnaire internet 2014. France : Gaumont Pathé, 2013. 978 -2- 32100- 217- 8.p.p 1224-1965.

(22)CARBONE, Pierre. Statistiques et évaluation dans les bibliothèques universitaire françaises. In Bulletin bibliothèque de France. Paris, t. 34, n ° 4, 1989.

(23) COUTURE, Carol et ROUSSEAU, J .Y. Les archives au XXème siècle. Une réponse aux besoins de l'administration et de la recherche. Montréal : université de Montréal, 1982. p 202

(24)SIBILLE DE GEGRIMOUAR, Claire, CAYA, Marcel. Particularité des archives définitives. Cour de formation. Module 6 : section 1. Disponible sur www.piaf-.archivist.org

(25)مخططات: المعجم الإلكتروني تاج العروس. متاح على الواصل : html . معاجم اللغة العربية معنى وشرح كلمة.يوم الزيارة: 26.10.2014

(26) Le Robert illustré et son dictionnaire internet 2014. France : Gaumont Pathé, 2013. 978 -2- 32100- 217- 8p1474

(27)Dictionnaire encyclopédique pour la maitrise de la langue française. Op. cit. p1215

(28)DUBOIS, Jean. Op. cit. p 1423.

(29)POUIRE, Paul. Nouveau dictionnaire des sciences de leurs applications. Paris : Librairie CH. Delagrave, s.d. p 19.

(30)OTLET, Paul. Le traité de documentation: le livre sur le livre : théorie et pratique. Bruxelles, EdicioncsMundancum, Palais Mondial.Edit. D. Van Kccrbcrghen& fils, 1934. p 192

(31)George, Pierre. Op. cit. p355

(32) Section des archives architecture : Conseil Internationale des Archives. Manuel de traitement des archives d'architecture XIX-XX° siècles. Paris : Conseil International des Archives, 2000. p 136.

(33), (34), (35)Le Robert illustré et son dictionnaire internet 2014. France : Gaumont Pathé, 2013. 978 -2- 32100- 217- 8.. p 535.

(36)Le cadastre général « définit et identifie la consistance physique des immeubles et sert de base matérielle au livre foncier ». Il relève de la compétence de la *Direction des affaires domanialeset foncières* (DADF, Ministère des finances)» dans Fiche surla législation foncièreactuelle en Algérie. Fiche mise en forme par G. Chouquer, septembre 2012n° 75-74 du 12 novembre 1975.http://www.elmouwatin.dz/IMG/pdf/ref/Ordonnance7574-12-11-1975.pdf. consulté 17/04/2015.

(37) Le cadastre donne lieu à l'établissement par commune d'un état de sections et d'un registre parcellaire sur lesquels les immeubles sont rangés dans l'ordre topographique; d'une matrice cadastrale sur laquelle les immeubles réunis par propriétaire ou exploitant, sont inscrits dans l'ordre alphabétique de ces derniers; de plans cadastraux (art. 8). Il est créé une commission cadastrale communale (art. 9).idem.

(38) GEORGE, Pierre. Op. Cit. p .357

(39)OTLET, Paul.*Le traité de documentation: le livre sur le livre : théorie et pratique.* . Bruxelles : Edicioncs Mundancum, Palais Mondial.Edit. D. Van Kccrbcrghen & fils, 1934.

(40)Atlas : carte d'ensemble de la commune, l'état de section : registre dans lequel on trouve, dans l'ordre des sections A,B,C et des numéros de parcelles 1,2,3 et les matrices se sont des registres selon l'importance des communes, organisé par ordre alphabétique des propriétaires.

(41) DELSALLE, Paul. Lexique des archives et documents historique : du papyrus au vidéodisque. Paris : Editions Nathan, 1996. P19.

(42), (43)Les plans cadastraux. Disponible sur http://www.m-habitat.fr/preparer-son-projet/achat-du-terrain/les-plans-cadastraux-924_A, consulté le 17/04/2015

(44), (45) Service Géographique de l'A.O.F. « La carte » in Cartographie générale. S.l : A.O.F, 1954. P. 09.

(46) KAFI, Mahmoud. Op. cit

(47)اعتبر دستور الجمهورية الفرنسية الثانية (1848) الجزائر مقاطعة فرنسية وبمقتضى قرار 1848/12/09. قسمت الجزائر إلى 3 عمالات: الجزائر، قسنطينة ووهران في الشمال ومنطقة عسكرية في الجنوب:

البلدية هي الوحدة القاعدية في النظام الإداري الاستعماري الفرنسي ويوجد في الشمال نوعان من البلديات. بلديات كاملة الصلاحيات: تم إنشاؤها بمقتضى قانون 15 أفريل 1884. وتسود المناطق التي تقطنها أغلبية أوروبية ويتم انتخاب رئيس البلدية من الأوروبيين ومجلس بلدي ربعه من الجزائريين (ممثل واحد لكل 1000 مسلم). بلديات مختلطة: تسود المناطق التي يقل فيها المستوطنون الأوروبيون ويكثر فيها الأهالي تتميز باتساع مساحتها، يديرها إداري معين من عامل العمالة الأعضاء الأوروبيين ينتخبون، أما الجزائريون فيعينون وهم القياد وفي الجنوب نوع ثالث من البلديات هو البلديات الأهلية التي يدير شؤونها ضباط عسكريون بمساعدة القياد وكان لكل قبيلة مجلس جماعة يعينه الحاكم العام (من عملاء الاستعمار) بلغت 12بلدية أهلية سنة 1900.